

89.9 دولاراً قيمة معدل سعر البرميل للشهر

«الشان»: 1.726 مليار دينار.. إيرادات نفطية محلية مفترض تحقيقها خلال أبريل الماضي

الاقتصاد الأمريكي لازال يعطي مؤشرات معاكسة لمسار السيطرة على التضخم

أداء شهري سلبي لجميع مؤشرات الأسعار في البورصة رغم ارتفاع معدل قيمة التداول اليومي

أوضح تقرير «الشان» الاقتصادي الأسبوعي أن توقعات مسار أسعار الفائدة تراجعت ما بين بداية العام ونهاية شهر أبريل الفائت أو بدء اجتماعات الفيدرالي الأمريكي، فقد بدأ العام الحالي بشعور أن التضخم بات تحت السيطرة، وأن بدء مسار انخفاض أسعار الفائدة لن يتعدى قرار اجتماع شهر يونيو 2024 للفيدرالي الأمريكي. وبدأ شهر أبريل الفائت بمؤشرات مختلفة تماماً، فالإقتصاد الأمريكي لازال يعطي مؤشرات معاكسة لمسار السيطرة على التضخم، فالنمو في الربع الرابع من العام الفائت بلغ 3.4%، والأرقام الأولية لمعدل النمو للربع الأول من العام الجاري تشير إلى 1.6%، وأجور العمالة للربع الأول ارتفعت بنحو 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجل للعام الفائت ما يعكس استمرار قوة سوق العمل، ومعه استمرار الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي للنمو في ارتفاع. وزاد من القلق حول التضخم تطورات أحداث باب المنبذ بما سببته من ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع تكاليف النقل حال التحول عن المرور عن طريق باب المنبذ.

تلك التطورات خلقت قناعة بحتمية تبدل التوقعات حول مسار أسعار الفائدة، من الانخفاض، إلى ثباتها في أحسن الأحوال، والبعض ذهب في توقعاته إلى تراجع ارتفاعها، ذلك التغيير أدى إلى فقدان مؤشر داو جونز في شهر واحد، أي ما بين نهاية شهر مارس ونهاية شهر أبريل، بنحو 5.0% من مستواه. وجاء اجتماع الفيدرالي الأمريكي يومى 30 أبريل والأول من مايو، وخلاصة قراره كان تثبيت أسعار الفائدة مع استبعاد رفعها في الزمن القصير، وعرضه تبديد المخاوف وتدابيرها في الزمن القصير، ولكنه يعني في الوقت نفسه استبعاد خفضها ربما لكامل العام الجاري. ولم يكن هناك أي رد فعل من بنوك الإقليم المركزية، وذلك في حد ذاته المتوقع، وأسوة بهبوط الداو جونز، طالعت خسائر مؤشرات أسواق المال في إقليم الخليج ستة من الأسواق السبعة في شهر أبريل، ولكن لسبب مختلف عن توقعات أسعار الفائدة، وهو التطورات السلبية الجيوسياسية، وأهمها الاشتباك المباشر بين إيران وإسرائيل، وما يفترض أن يثير القلق هو تلك الحالة المرتفعة وبشكل استثنائي لعدم القين، من مؤشراتها التفاوت السريع في توقعات الفيدرالي الأمريكي أعلى المؤسسات حربية، وفي حدود الشهور الأربعة، حيث بلغت نحو 966 مليون دينار كويتي، من مستوي 897.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 7.7%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل، وهو الأهم، نحو 53.7 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنحو 25.6% عن مستوي معدل تلك القيمة لشهر مارس البالغة 42.8 مليون دينار كويتي، وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري (أي في 79 يوم عمل) نحو 4.511 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 57.1 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 37.3% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2023 البالغ نحو 41.6 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 33.1% إذا ما قورن بمستوي ذلك المعدل لكامل عام 2023 البالغ 42.9 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 2.3% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.7% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة (ضمنها 6 شركات في السوق الأول) قيمتها السوقية تبلغ نحو 5.2%

وكان أداء شهر أبريل سلبياً مقارنة بأداء شهر مارس، وبالرغم من ارتفاع معدل قيمة التداول اليومي، حققت بورصة الكويت أداء سلبياً لجميع مؤشرات الأسعار، فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 4.3% ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.1%. وانخفض أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 3.8%. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 2.1%.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في أبريل مقارنة بسببولة مارس حيث بلغت نحو 966 مليون دينار كويتي، من مستوي 897.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 7.7%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل، وهو الأهم، نحو 53.7 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنحو 25.6% عن مستوي معدل تلك القيمة لشهر مارس البالغة 42.8 مليون دينار كويتي، وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري (أي في 79 يوم عمل) نحو 4.511 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 57.1 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 37.3% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2023 البالغ نحو 41.6 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 33.1% إذا ما قورن بمستوي ذلك المعدل لكامل عام 2023 البالغ 42.9 مليون دينار كويتي.

مؤشر	02/05/2024	25/04/2024	تغير
مجموع المرجوعات	8,675,125	8,030,951	8.0%
مجموع المقترحات	7,651,587	7,065,071	8.3%
إجمالي طرق التغطية الخاصة بمساهمي البنك	847,808	790,152	7.3%
مجموع الإيرادات التشغيلية	61,623	52,561	17.2%
مجموع التصرفات التشغيلية	19,885	15,006	19.5%
المخصصات والضرائب	7,119	8,118	12.3%
صافي الربح	24,621	19,442	26.6%
تعدّد على معدل المرجوعات	1.15%	0.98%	
تعدّد على معدل طرق التغطية الخاصة بمساهمي البنك	11.7%	10.4%	
تعدّد على معدل رأس المال	24.9%	20.8%	
ربحية السهم للنت (فلس)	5.23	4.19	24.8%
إفقال سعر السهم (فلس)	618	643	3.9%
مؤشر أداء سعر على ربحية السهم (P/E)	29.5	38.4	
مؤشر أداء سعر على القيمة المتبقية (P/B)	1.4	1.5	

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس لبنك بوبيان

الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 75.1% من السوق الرئيسي وحظي السوق الرئيسي بنحو 137.5 مليون دينار كويتي أو نحو 14.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركائه على 82.9% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركائه بنحو 17.1% من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عال. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 24.9%. وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى مؤشراً على ارتفاع في نصيب الشركات للسوق الرئيسي حتى نهاية أبريل 2024 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2023، حينها كان نصيب السوق الأول 79.1% تاركاً نحو 20.9% لسببولة السوق الرئيسي، وذلك تطور إيجابي أن استمر.

نتائج بنك بوبيان أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 24.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 5.2 مليون دينار كويتي ونسبته 26.6% مقارنة بنحو 19.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2023. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي التصرفات التشغيلية.

مؤشر	02/05/2024	25/04/2024	2023	%
بنك الكويت الوطني	723.8	728.1	718.1	0.8%
بنك الخليج	338.9	241.8	251.8	(5.1)%
بنك التجاري الكويتي	936.7	527.4	536.7	0.0%
بنك الأهلي الكويتي	191.0	183.8	176.6	8.2%
بنك الكويت الدولي	204.1	206.6	184.6	10.6%
بنك برقي	269.0	164.4	142.8	10.8%
بنك الكويت الوطني	3,577.2	3,608.4	3,312.4	8.0%
القطاع المصرفي	747.1	750.4	720.2	3.7%
شركة الكويت القابضة	127.0	126.3	114.8	10.6%
شركة الاستثمار الدولية	999.9	984.9	921.8	8.5%
شركة الاستثمار الوطنية	317.1	308.3	300.7	3.5%
شركة شارع الكويت القابضة	439.3	446.2	363.2	21.0%
شركة السجل لتسوية والاستثمار	95.7	97.2	92.8	3.1%
القطاع الصناعي	282.9	281.5	253.9	11.4%
شركة تكريت للتأمين	116.0	112.7	105.6	12.0%
مجموعة الخليج للتأمين	1,674.5	1,735.3	1,631.1	2.7%
شركة الأحياء للتأمين	293.9	289.8	252.5	16.4%
شركة وربة للتأمين	138.7	158.3	124.5	11.4%
القطاع التجاري	429.5	438.8	404.6	6.2%
شركة عمارات الكويت	422.6	426.5	399.2	5.9%
شركة عمارات الكويت	120.3	120.1	113.7	5.8%
شركة الزهراء التجارية	568.9	552.4	242.6	52.1%
شركة الصناعات التجارية	1,923.1	1,932.0	1,818.8	3.7%
القطاع العقاري	320.0	317.5	277.4	15.4%
مجموعة المصنوعات الوطنية (البناء)	307.9	313.1	293.0	4.9%
شركة أسيك الكويت	289.4	174.4	202.0	43.3%
شركة الخليج للتقنيات والخدمات التقنية	501.2	499.6	523.6	(4.3)%
القطاع الصناعي	269.8	269.9	255.6	5.6%
شركة سيند الوطنية الوطنية	928.4	828.0	751.4	23.6%
شركة أحياء تكمن للبرمجيات	2,462.0	2,360.7	3,965.7	(37.9)%
شركة الصادات القابضة	784.6	775.3	843.9	(7.0)%
شركة مرفح القابضة (شركة ك)	29.1	29.2	29.6	(1.7)%
القطاع الغذائي	986.0	953.0	1,264.0	(22.0)%
شركة نيل وتجارة توتوس	90.8	90.0	81.7	11.1%
القطاع الأقمشة	436.8	436.6	434.6	0.5%
شركة أو لتقنيات للتجارة الإلكترونية	676.9	676.9	699.0	(2.2)%
شركة كبريتات كبريتية	180.2	180.2	181.3	(0.6)%
مؤشر مؤشر	611.0	611.6	601.7	1.5%

جدول مؤشر الشان لـ 29 شركة مدرجة في البورصة

18.0%، وصولاً إلى نحو 9.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 7.8 مليون دينار كويتي. وارتفع بند صافي ربح التمويل بنحو 7.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 17.9%، وصولاً إلى نحو 46.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 39.8 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي المصرفيات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 19.5%، وصولاً إلى نحو 29.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 25.0 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2023. وقد شمل هذا الارتفاع جميع بنود المصرفيات التشغيلية. وارتفعت نسبة إجمالي المصرفيات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية حيث بلغت 48.5% مقارنة مع 47.6% للفترة ذاتها من عام 2023. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 4.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 42.6%، وصولاً إلى نحو 6.0 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 10.4 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح بنحو 40.0% من جملة إيرادات التشغيل، مقارنة بنحو 37.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2023. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 268.0 مليون دينار كويتي ونسبته 3.2%، ليصل إلى نحو 8.673 مليار دينار كويتي مقابل 8.405 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 642.0 مليون دينار كويتي ونسبته 8.0%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ 8.031 مليار دينار كويتي. وكان هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في بند النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته 162.9 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 40.8%، وصولاً إلى نحو 561.9 مليون دينار كويتي (6.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 399 مليون دينار كويتي (4.7% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بند استثمارات في صكوك بنحو 47.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.4%، وصولاً إلى 934.1 مليون دينار كويتي (10.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 886.3 مليون دينار كويتي (10.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023. وكذلك ارتفع بنحو 256.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 37.8%، عندما بلغ نحو 677.9 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفع أيضاً، بند تمويلات وإسقاطات، بما قيمته 143.2 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 2.3%.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 275.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 3.7%، لتصل إلى نحو 7.651 مليار دينار كويتي بعد مليار دينار كويتي بعد عام 2023. وبلغ هامش صافي الربح بنحو 40.0% من جملة إيرادات التشغيل، مقارنة بنحو 37.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2023. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 268.0 مليون دينار كويتي ونسبته 3.2%، ليصل إلى نحو 8.673 مليار دينار كويتي مقابل 8.405 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 642.0 مليون دينار كويتي ونسبته 8.0%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ 8.031 مليار دينار كويتي. وكان هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في بند النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته 162.9 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 40.8%، وصولاً إلى نحو 561.9 مليون دينار كويتي (6.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 399 مليون دينار كويتي (4.7% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بند استثمارات في صكوك بنحو 47.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.4%، وصولاً إلى 934.1 مليون دينار كويتي (10.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 886.3 مليون دينار كويتي (10.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023. وكذلك ارتفع بنحو 256.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 37.8%، عندما بلغ نحو 677.9 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفع أيضاً، بند تمويلات وإسقاطات، بما قيمته 143.2 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 2.3%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2023. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص (ROE) بنحو 10.4%، وحققت العائد على معدل رأس المال (ROC) ارتفاعاً أيضاً، حين بلغ نحو 24.9% بعد أن كان عند 20.8%، وسجل مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) ارتفاعاً بنحو 1.15%، قياساً بنحو 0.98%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 5.23 فلساً مقابل بنحو 4.19 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السهم (P/E) نحو 29.5 ضعف مقابل 38.4 ضعف (أي تحسن)، وبلغ مؤشر مضاعف السهم (P/B) نحو 2.5 مرة.

الأداء الأسبوعي للبورصة كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلفاً، حيث انخفض كل من مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، ومؤشر عدد الصفقات المرمنة، وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشان)، بينما ارتفع مؤشر كميّة الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشان (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 611.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 0.6 نقطة ونسبته 0.1% عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 9.3 نقطة أي ما يعادل 1.5% عن إقبال نهاية عام 2023.